



## بسم الله الرحمن الرحيم

اعادة الثقة بالمستثمر بداية الطريق

الى حل الازمة المالية

ان الحديث عن الازمة الاقتصادية المالية العالمية قد طغت على جميع دول العالم في الاجتماعات الرسمية لحكومات الدول ومجالس النواب والقطاع الخاص وفي المؤتمرات والندوات المحلية والاقليمية والعالمية وفي جميع وسائل الاعلام من تلفزيون وصحافة واذاعة حت وصلت الى الافراد في بيوتهم وعملهم ومجالسهم والكل يتكلم من وجهة نظرة وحسب تأثرة ومايقال عنها، ولكن اين الحلول والتوصيات والاقتراحات التي صدرت من المؤتمرات والندوات والخبراء والتي لازلنا نتكلم عنها واين التنفيذ والازمة المالية تأكل الاخضر واليابس من اموال عامة وخاصة والمشاكل تكثر وهي في الطريق مثل تزايد عدد البطالة والمشاكل الاجتماعية والامنية والنفسية وغيرها .

اعتقد من الافضل البدء جدياً وبدون تأخير العمل على ايجاد آلية وطريقة لإعادة الثقة بالمستثمر المحلي والاجنبي ليضخ مالديهم من اموال في الاستثمار سواء اسهم أو عقار او صناديق ومحافظ استثمارية وحتى يكون ذلك لابد من وجود قوانين وتشريعات تحمي وتأمين على اموال المستثمرين (رأس المال على الاقل ) ثانياً لابد من وجود قوانين تشجع وتحفز المستثمر للدخول بأمواله وفيها مزايا ثالثاً تعويض المستثمر في حالة اكتشاف اهمال وتلاعب وعدم اتباع القوانين والتعليمات الصادرة من الدولة فيما يخص الضوابط والاشتراطات اللازمة عند دخول الشركات الاستثمارية والبنوك بأي نوع من الاستثمار .

يجب أن يكون هنالك تسهيلات في الاجراءات الحكومية والسرعة بإنجاز معاملات المستثمرين وأن تبده الحكومة بمنح القطاع الخاص مساحة اكبر في مشاريعها وتكون هنالك مشاركة حكومية وخاصة بخصصة القطاعات الخدمية مثل الكهرباء والماء والمواصلات والبريد . واخيرا اقترح أن تبده الحكومة بالتحقق من ادارة الشركات الاستثمارية لأموال المواطنين سواء في الاسهم أو الصناديق الاستثمارية المالية والعقارية واذا اكتشفت أي اهمال أو تلاعب عليها أن تقاضيها وتسترجع اموال المواطنين ولو رأس المال لأن المواطنين وثقوا ودفعوا مدخراتهم في هذه الشركات لما تتمتع من سمعة وملاءة مالية وتصنيف جيد وعلى الحكومة ان تكون شفافة

وصريحة في هذه الامور حتى تزرع الثقة بمواطنيها وتنقذ الاقتصاد المحلي لآنة لاوقت للمجاملة أو المحاباة وخاصة نحن في بداية التحول من الازمة الى الكارثة الاقتصادية.

اوجهة كلامي الى الشركات الاستثمارية الذين يطالبون الانقاذ من الحكومة بتمويل من المال العام ، أن يبدوء بمراجعة سياساتهم واجراءتهم وانظمتهم المالية والادارية واعادة الهيكل التنظيمي لقطاعاتها وكذلك مراجعة مبالغ المكافآت والبنوص والمزايا المادية التي تمنح للقيادين وأن تكون شفافة وصريحة مع عملائها ومساهميها ومستثمريها في كل خطوة أو مشروع تفكر العمل به وتطبيق حوكمة الشركات بات ضروري اصدارة بقانون ملزم لجميع الشركات الاستثمارية والبنوك

الدكتور / عبدالله فهد العبدالجادر

مستشار تنظيم وادارة

Phone: 99744654 | Fax: 22525575

[abumishari1@yahoo.com](mailto:abumishari1@yahoo.com)

[www.kuwaiticonsultant.com](http://www.kuwaiticonsultant.com)